



عمان في: 2017/4/6

الرقم : 125/دأس/13/د

السادة بورصة عمان "سوق الأوراق المالية" المحترمين
عمان - الأردن

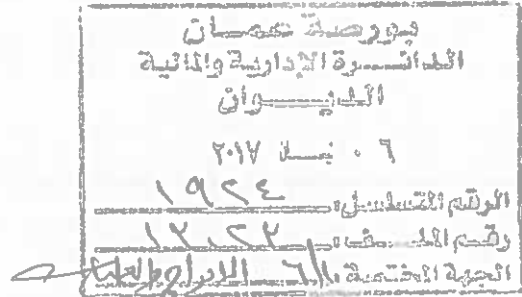
تحية واحتراماً،

نرفق لكم طيه نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية السابع والثمانين للبنك العربي ش.م.ع الذي
عُقد بتاريخ 2017/3/30.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

خلود العيسوي

مدير دائرة أمانة السر



مرفقات/

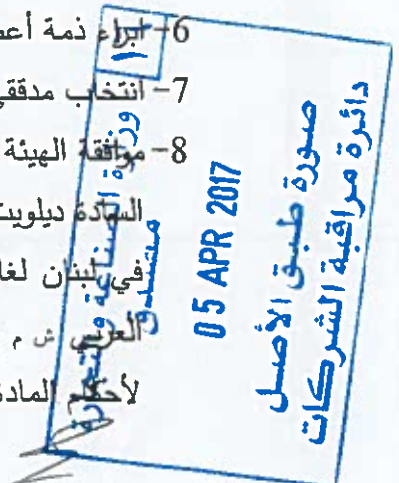




محضر اجتماع الهيئة العامة العادية السابع والثمانين لمساهمي البنك العربي ش.م.ع المنعقد في عمان
الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع في 2 رجب لسنة 1438 هجرية الموافق 30 آذار
لسنة 2017 ميلادية

بناء على دعوة مجلس إدارة البنك العربي ش.م.ع وعملاً بأحكام المواد 169 و 171 من قانون الشركات رقم
(22) لسنة 1997 عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها السنوي السابع والثمانين في الساعة الثانية عشرة
من ظهر يوم الخميس الواقع في 2 رجب لسنة 1438 هجرية الموافق 30 آذار لسنة 2017 ميلادية في
فندق الأردن انتركونتيننتال - القاعة الرئيسية/عمان للنظر في جدول الأعمال التالي:

- 1- قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية السادسة والثمانين.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة
عليهما.
- 3- سماع ومناقشة تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2016.
- 4- مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2016 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح
مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 300 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 30% من
القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.
- 5- موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين معالي السيد سليمان حافظ المصري
كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي
نتج عن استقالة معالي السيد سمير فرحان قعوار، وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون
الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.
- 6- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016.
- 7- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2017 وتحديد أتعابهم.
- 8- موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ 2017/1/26 والقاضي بتجديد تعيين
السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش.م.ع العاملة
في لبنان لغاية 2017/12/31 وتعيين السادة إرنست ويونغ لمهام مراقبة حسابات فروع البنك
العربي ش.م.ع العاملة في لبنان اعتباراً من تاريخ 2018/1/1 ولغاية 2019/12/31 استناداً
لأحكام المادة (189) المعطوفة على المادة (186) من قانون النقد والتسليف اللبناني.



9- أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

الإجراءات التمهيدية:-

- أ. عملاً بأحكام المواد (180) و (182) من قانون الشركات حضر الاجتماع عطوفة السيد رمزي نزهه مراقب عام الشركات / وزارة الصناعة والتجارة بموجب كتاب دائرة مراقبة الشركات رقم م ش 27135/1866/1/26/1 تاريخ 2017/3/26 وذلك بناء على دعوة مجلس الإدارة. كما حضر كل من السادة عمر الفاهوم وكريم النابلسي وشفيق بطشون وأحمد شتيوي مندوبي السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - مدققي الحسابات الخارجيين.
- ب. نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة أو إنابة، كما أعطي كل مساهم بطاقة دخول الاجتماع مبيناً فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة وإنابة موقعة من مندوب مراقب عام الشركات وممهوراً بختم الشركة.
- ج. ترأس الاجتماع السيد صبيح طاهر المصري/ رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة :

- الدكتور باسم عوض الله / نائب رئيس مجلس الإدارة.
- صالح بن سعد المهنا/ ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.
- نازك أسعد عودة.
- الدكتور عز الدين كناكيرة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- وهبة عبد الله تماري.
- خالد أنيس "زند الإيراني" / ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان.
- بسام وائل رشدي كنعان.
- عباس فاروق أحمد زعيتير.
- علاء عارف البطاينة.
- سليمان حافظ المصري.

05 APR 2017

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات



طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من عطوفة السيد رمزي نزهه - مراقب عام الشركات إعلان النصاب القانوني للاجتماع.

قال عطوفة السيد مراقب عام الشركات "يسعدني ويشرفني أن أحضر اجتماع الهيئة العامة العادية السابع والثمانين للبنك العربي وهو الاجتماع الأول الذي أشارك به منذ أن توليت منصبني في دائرة مراقبة الشركات، وإنني قمت وزملائي في دائرة مراقبة الشركات باستعراض التقرير السنوي للبنك العربي عن العام 2016، وقد ألتج صدري ما حققه صرحكم الاقتصادي هذا من انجازات ونجاحات مميزة سواء داخل المملكة أو خارجها ساهمت جميعها بالمحافظة على تبوء البنك لمكانته المتقدمة وسمعته الرفيعة بين البنوك العربية والدولية ولا يفوتني في هذا اليوم أن أتقدم بالشكر الجزيل للبنك العربي على مساهماته الفاعلة واستجاباته السريعة للمبادرات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة تنفيذاً لتوصيات مجلس السياسات الاقتصادية الذي أطلقه جلالة الملك حفظه الله ورعاه والمتمثلة بمشاركة البنك بإنشاء شركات متخصصة مملوكة من البنوك التجارية والإسلامية بهدف الاستثمار في الشركات المتوسطة الحجم الذي سينعكس إيجاباً على عجلة النمو الاقتصادي وسيُسهل في توفير فرص عمل تساعد في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، كما أود أن أشكر البنك على مساهمته مع البنوك التجارية والإسلامية في تأسيس شركة الصندوق السعودي للاستثمار والتي جرى التوقيع على إنشائها بالشراكة مع صندوق الاستثمارات العامة للمملكة العربية السعودية والتي نتمنى لها التوفيق والنجاح".

وأعلن عطوفة السيد مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 268 مساهماً من أصل مجموع قدره 19238 مساهم وهم يملكون سهم 344377278 أصالة 119397258 سهم إنابة ووكالة، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة وإنابة ووكالة 463774586 سهم أي ما نسبته 73% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأسمال البنك البالغة 6404800 000 سهم. كما حضر الاجتماع أحد عشر عضواً من أصل اثني عشر عضواً في مجلس الإدارة، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية السابع والثمانين متحققاً وفقاً لأحكام المادة (170) من قانون الشركات. كما حضر مدققو الحسابات الخارجيين السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)، علماً بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة حيث أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

- صحف الرأي والدستور والغد ولأكثر من مرة.
- التلفزيون والإذاعة.
- الموقع الإلكتروني للبنك العربي.

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات



هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين بالبريد العادي وباليوم مقابل التوقيع بالاستلام، وعن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة.

كما قال عطوفة السيد مراقب عام الشركات أنه بذلك يكون البنك العربي قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (140) و(145) و(169) و(170) كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات خلال المدة القانونية.

وبناء على ما تقدم واستناداً لأحكام قانون الشركات أعلن عطوفة السيد مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة عطوفة السيد مراقب عام الشركات وقال: "أرحب بالسادة الحضور وبعطوفة السيد رمزي نزهه / مراقب عام الشركات. كما أرحب بالأستاذ عبد العزيز العمر / مندوب وزارة مالية المملكة العربية السعودية والسيد جهاد الشرع / مندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي والسيد فادي الطيان مندوب البنك المركزي الأردني ومندوبي مدققي الحسابات الخارجيين السادة عمر النهم وكريم النابلسي وشفيق بطشون وأحمد شتيوي وجميع الحضور، واستناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين الأستاذ باسم الإمام / أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلاً من:

- 1- الدكتور عبد الله المالكي.
 - 2- المهندس منصور النابلسي.
- مراقبين لفرز الأصوات.

05 APR 2017

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

بدأ السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة حديثه بكلمة ترحيبية ثم طلب البدء في بحث الأمور المدرجة في جدول أعمال الهيئة العامة العادية وفقاً لتسلسل ورودها كما يلي:

البند الأول: قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية السادسة والثمانين.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الأستاذ باسم الإمام / أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة قراءة وقائع الاجتماع السابق.



اقترح عدد من المساهمين عدم قراءة المحضر كاملاً والاكتفاء بقراءة القرارات فقط، ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

قرأ كاتب الجلسة قرارات الاجتماع السابق للهيئة العامة العادية السادسة والثمانين التي عقدت في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 31 آذار لسنة 2016 ميلادية والمتمثلة بالاتي:-

1. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015 وخطة عمل الشركة المستقبلية.
 2. المصادقة على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2015.
 3. المصادقة على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2015 .
 4. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 250 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.
 5. موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين المهندس علاء عارف سعد البطاينة كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة الدكتور عمر أحمد منيف الرزاز وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.
 6. ابراء نمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015.
 7. انتخاب السادة ديلويت أند توش كمدققي حسابات البنك للسنة المالية 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وتعيين الشريك المسؤول السيد شفيق كميل بطشون المجاز تحت الرقم 740 ليتولى أعمال التدقيق الخارجي للبنك العربي.
- ما قرره كاتب الجلسة قرارات اجتماع الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها بتاريخ 2016/3/31 حيث وافقت بالإجماع على ما يلي:
1. زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح اثني عشر عضواً بدلاً من أحد عشر. وتعدل الفقرة (أ) من المادة (14) من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:
"يتولى إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من اثني عشر عضواً يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري وفقاً لأحكام القانون، ويقوم المجلس بمهام ومسؤوليات إدارة أعمال الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه".
 2. انتخاب معالي الدكتور باسم إبراهيم عوض الله ليكون العضو الثاني عشر في مجلس إدارة البنك العربي بحيث تنتهي عضويته بانتهاء دورة المجلس الحالية.

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات
05 APR 2017



3. تفويض مجلس الإدارة باستكمال كافة الإجراءات لدى كافة الجهات المختصة وتعديل النظام الأساسي للبنك بما يتفق وقرارات الهيئة العامة غير العادية.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الأستاذ كاتب الجلسة، وسأل إذا كانت هناك أية ملاحظات.

ولما لم يكن هناك أية ملاحظات اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الانتقال إلى البند التالي واقتراح دمج البنود 2، و3، و4 من جدول الأعمال.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ضم البنود 2 و 3 و 4 ومناقشتها جميعاً دفعة واحدة لتعلقها ببعضها البعض وهي:

- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
- سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2016.
- مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2016 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 300 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.

تلى السيد شفيق بطشون تقرير السادة ديلويت آند توش - الشرق الأوسط عن السنة المالية 2016 وهو موضوع البند ثالثاً من جدول الأعمال ووفقاً لما هو وارد في التقرير السنوي لعام 2016.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة السيد شفيق بطشون، وتم فتح باب النقاش للبنود 2 و 3 و 4.

شكر المشاهير السيد سعيد حمام رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي وكافة العاملين في البنك واستقر عن ديون مجموعتي سعد والقصبي وهل تم رفع قضية على المجموعة، كما طلب توضيح المبالغ المدفوعة للإدارة التنفيذية العليا من رواتب ومكافآت إضافة إلى توضيح مبلغ بدل التنقلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.

أجابه السيد المدير العام التنفيذي أنه بالنسبة لمديونية مجموعتي سعد والقصبي فإن البنك قد أخذ مخصصات مقابل كامل مديونية سعد والقصبي وهناك أحكام تنفيذية، وأعطى المجال للأستاذ أمين سر



مجلس الإدارة / مدير إدارة الشؤون القانونية لتوضيح تطورات الموضوع حيث قال أنه قد تم رفع دعاوى تجاه مجموعتي القصبي وسعد للمطالبة بمديونيتهم وصدرت قرارات قطعية وهي الآن في مرحلة التنفيذ لدى دوائر التنفيذ المعنية في المملكة العربية السعودية، وأضاف أن هناك أكثر من 100 بنك اقليمي وعالمي دائن لهاتين المجموعتين، وأن إجراءات التنفيذ قد تأخذ عدة سنوات لغايات التنفيذ على موجودات هاتين المجموعتين وبالتالي تحصيل حصة البنك من هذه الموجودات.

شكره السيد رئيس الجلسة، وعقب بخصوص الرواتب أن أداء الإدارة التنفيذية والموظفين مشرف وعلى أعلى المستويات، وأن أداء البنك أفضل من أي وقت مضى وأضاف أن الموظفين يستحقون رواتبهم نظير جهودهم التي يبذلونها.

قال المساهم المهندس "محمد عزمي" الزربا "إن البنك العربي صرحاً وصخرة نعتز به وأقدر لرئيس المجلس وأعضائه والإدارة التنفيذية والموظفين النتائج الباهرة التي ترفع الرأس وخصوصاً في هذا العام، ولو حظ أن مجموعة البنك العربي قد حققت أرباحاً جيدة لهذا العام ولكن شركة مجموعة العربي للاستثمار لم تحقق أرباحاً، والسؤال الثاني يتعلق بمخصص تدني التسهيلات الذي ارتفع من 32 مليون دولار أمريكي إلى 179 مليون دولار أمريكي والمخصصات الأخرى التي ارتفعت من 16 مليون دولار أمريكي إلى 131 مليون دولار أمريكي.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنه فيما يتعلق بشركة مجموعة العربي للاستثمار فإن سبب ضعف نتائجهم هي إعادة تقييم محفظة الاستثمار لديهم وضعف حركة التداول بالسوق المالي، أما فيما يتعلق بالمخصصات قال أن البنك يتبع سياسة لحماية موجوداته وأخذ المؤونة الكافية لحماية البنك بسبب الأوضاع الراهنة في المنطقة وأن هذه المخصصات هي مخصصات عامة حيث أن محفظة الديون المتعثرة لا يطرأ عليها أي زيادة، وأن هذه المخصصات هي من باب التحفظ أو التحوط فقط ونعتقد أنها سياسة سليمة على المدى الطويل.

قالت المساهمة سحر برقاي أن العنصر النسائي في مجلس إدارة البنك العربي يعتبر قليل ونتمنى زيادة العدد.

أجابها السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أنه سيتم أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار في انتخابات مجلس الإدارة القادمة.



وفي مداخلة للمساهم د. عبد الله المالكي قال إن حجم التقرير السنوي كبير ويمكن اختصاره، وقال إن أرباح المجموعة ارتفعت بنسبة 20% وهنأ البنك العربي والمساهمين على هذه الإنجازات، وعلق قائلاً أن محافظة التسهيلات المصرفية نمت بنسبة 6% بينما نمت الودائع بنسبة 3%، وقال أيضاً أن نسبة كفاية رأس المال هي 15.7% ومن وجهة نظره أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال ليس مؤشراً إيجابياً، كما أضاف أنه يريد معرفة آخر تطورات الدعاوى المقامة على البنك العربي في نيويورك، واستفسر عن الدافع وراء قيام السيد رئيس مجلس الإدارة وهو رجل أعمال ذكي ويقتدى به برفع نسبة ملكيته في رأس مال البنك العربي.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة أن ما يتضمنه التقرير السنوي هو متطلبات الجهات الرقابية في الأردن ونأمل أن تسمح القوانين بتوزيع التقرير السنوي إلكترونياً، وقد نوّه السيد المدير العام التنفيذي أن حجم التقرير السنوي كبير لنشر ميزانية مجموعة البنك العربي وكذلك ميزانية البنك العربي ثم ع حسب متطلبات الجهات الرقابية.

أما بالنسبة لنمو التسهيلات ونمو الودائع أوضح السيد المدير العام التنفيذي أن البنك يتبع سياسة حصيفة فيما يتعلق بأسعار الفوائد وتكلفة الأموال وأنه حريص على تنمية هامش الربح، وأوضح بأن لديه سيولة مرتفعة وأن نسبة التسهيلات إلى الودائع 70% وهذه النسبة تعد متحفظة جداً مقارنة بالبنوك الأخرى في المنطقة. أما فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال قال السيد المدير العام التنفيذي أن هذه النسبة تحدد من قبل الجهات الرقابية وقد كانت في الماضي 8% وبدأت الهيئات الرقابية في العالم برفعها تدريجياً ابتداء من العام 2008 أي منذ الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي كانت شديدة على النظام المصرفي، والهدف من زيادتها هو حماية البنوك من أي أزمات اقتصادية ممكن أن تتعرض لها.

أما بالنسبة للدعاوى المقامة على البنك في نيويورك، أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنه وبخصوص الدعاوى المقامة من المدعين الأمريكيين (دعاوى ال ATA) فقد أبرم البنك اتفاقية تسوية معهم في أواخر عام 2015 دون الإقرار بأي مسؤولية تجاههم وتم بموجبها وضع حدوداً للالتزامات المالية حسب نتائج الاستئناف وقد أخذ البنك المخصصات الكافية لتغطية الاحتمالات المتوقعة بموجب اتفاقية التسوية، وأضاف أنه ومن ضمن ترتيبات الاتفاقية حق البنك في اللجوء لمحكمة الاستئناف للطعن بقرار المسؤولية المدنية ومن المتوقع صدور قرار محكمة الاستئناف في نهاية هذا العام أو بداية العام القادم، أما بخصوص دعاوى المدعين الأجانب والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية (دعاوى ال ATS) فقد كسب البنك هذه الدعاوى ثلاث مرات حيث ردت محكمة الدرجة الأولى هذه الدعاوى كما أكدت محكمة الاستئناف بهيئتها



الثلاثية على هذا الرد ورفضت محكمة الاستئناف بهيئتها الموسعة إعادة النظر بهذا القرار، وإن البنك بانتظار قرار المحكمة العليا الأمريكية بقبول النظر من عدمه في الطعن المقدم منهم لدى هذه المحكمة. شكر المساهم السيد زعل حسان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النتائج الباهرة التي حققها البنك بالرغم من الظروف المحيطة، وقال أن هناك زيادة في أرباح وإنتاجية البنك كل عام وطلب بيان سر النجاح الكبير للبنك. واستفسر لماذا لا ينعكس هذا النجاح على سعر السهم.

قال السيد الرئيس إنني سأجيب على هذا السؤال والذي هو ذات سؤال د. عبد المالكي : " إنني أتعامل مع البنك العربي منذ ما يزيد عن 50 سنة وأعرفه جيداً وإنني قد امتلكت 100 سهم إرثاً من والدي وبدأت تجارتي وتعاملت مع البنك وأصبحت عضواً في مجلس إدارته منذ 20 سنة، وإنني أرى أن البنك العربي هو استثمار مجد وهام لي ولأولادي وأحفادي، وعندما أبدت شركة أوجيه ميدل إيست هولدنغ العائدة لآل الحريري رغبتها ببيع حصتها في أسهم البنك العربي، فقد وجدت أنه من واجبي أخذ الأمر على عاتقي وقمت بالاتصال بعدد من رجال الأعمال وتم بحمد الله تجميع المبلغ المطلوب وهو 1.12 مليار دولار أمريكي خلال فترة قصيرة وبدون أي طلب خطي، وأضاف أن 38 شخص قاموا بشراء الاسهم لأنهم على ثقة تامة وكبيرة بالبنك العربي، وإنني أريد أن أؤكد على جهود الإدارة التنفيذية التي تقوم بعملها لحماية مصالح البنك وإيجاد رؤية مستقبلية له وإنني على ثقة كبيرة بها وبجهودها المتفانية في خدمة البنك العربي وتحقيق مساهمته. وهنا أود أن أشكر السيدة نازك الحريري على تمسكها بالبنك والتي هي عضواً في مجلس إدارته منذ العام 1996، وإننا نرحب بها وبالاستمرار بعضويتها في مجلس إدارة البنك العربي.

بخصوص الاستفسار عن سعر السهم وعدم عكس قيمته الحقيقية قال السيد رئيس مجلس الإدارة أنه لأسباب تلك قيام بعض محافظ الصناديق الاستثمارية الأجنبية ببيع أسهمها، وأنه شخصياً يؤمن بأن البنك يبهر بنمو والنجاح مستمر ولهذا على المساهمين الاحتفاظ بهذا السهم.

المساهم المهندس باسل الخولي قال "إنني أقدر جهود مجلس الإدارة في حمل البنك إلى بر الأمان، وأضاف أنه عندما دققنا في القوائم المالية للبنك نجد أن أرباح مجموعة البنك العربي بلغت 442 مليون دولار أمريكي في العام 2015 في حين بلغت 533 مليون دولار أمريكي في العام 2016، أي أن هناك نمو حوالي 90 مليون دولار أمريكي، ولكنه لم يتم عرض تلك القوائم بنفس الطريقة التي تم عرضها في العام الماضي حيث كان هناك بند تحت مسمى مصاريف وأعباء قانونية وهو بند غير متكرر وكانت قيمته 349 مليون دولار أمريكي راجياً التوضيح، وإذا كانت أرباح البنك هذا العام 533 مليون دولار أمريكي فما هي الموازنة التقديرية للبنك للعام 2017. أما بالنسبة لموضوع مقارنة نتائج الربع الثالث من العام بنهاية

دائرة مراقبة الشركات
صورة طبق الأصل
06 APR 2017
وزارة الاقتصاد والتجارة
مستلم

ملاحظات



العام، فإننا نجد أن أرباح الربع الثالث في 2016/9/30 كانت 618 مليون دولار أمريكي بينما هبطت في آخر العام وأصبحت 533 مليون دولار أمريكي، وأن هناك تراجع في التسهيلات والموجودات والودائع، راجياً توضيح ذلك ولماذا كانت النتائج النهائية أقل من نتائج الربع الثالث".

شكره السيد المدير العام التنفيذي وقال "أنه بالنسبة للأرباح، فإنه يتم في نهاية العام أخذ المخصصات كاملة بوجه عام، فقد تم في العام 2015 أخذ مخصصات للقضية لتغطية الاحتمالات المتوقعة بموجب اتفاقية التسوية، كما أن البنك قد أخذ مخصصات عامة في 2016 كمؤونة بسبب الأوضاع التي تمر بها المنطقة ككل، والحمد لله تمكن البنك من زيادة أرباحه بشكل ملحوظ واستطعنا توزيع أرباح على المساهمين هذا العام بنسبة 30%، ولكن بالنظر إلى صافي الربح التشغيلي نجد أن هناك نمو في عام 2016 بنسبة 4% وأن صافي الربح التشغيلي بلغ 1120 مليون دولار أمريكي، ونحن ننظر إلى الأرباح والأداء الكلي للمجموعة كاملة، ونتوقع أن تستمر التحديات التي نراها مؤخراً في المنطقة أيضاً في العام 2017، لكن الإدارة التنفيذية تتطلع إلى أهمية نمو الأرباح التشغيلية بحيث يكون نمواً مدروساً وبطريقة سليمة ومستدامة، إضافة إلى المحافظة على جودة محفظة الائتمان وعلى سيولة مريحة، ونتوقع أن تكون نتائج البنك في العام 2017 إيجابية، وكما ترون بالرغم من الأوضاع العامة في المنطقة في السنوات الأخيرة إلا أن نتائج البنك والحمد لله جيدة."

أما بخصوص اختلاف الأرباح في الربع الثالث عن نهاية العام، فإن سياسة البنك إجمالاً هو النظر للنتائج ككل في الربع الأخير من السنة، حيث أننا ننظر للأوضاع المستقبلية في المنطقة ونقوم بعمل تقييم لكل البنك وتأخذ وقتها المؤونة التي يحتاجها البنك، فمن المحتمل أن يكون هناك انخفاض في الربع الأخير من السنة ومن الأفضل أن تكون المقارنة سنة بسنة سابقة.

قضاف السيد المدير العام التنفيذي أن بعض الدول قامت بتخفيض قيمة عملاتها مثل مصر التي هبطت عن الجنيه المصري في شهر تشرين أول بنسبة 57% بالإضافة لتونس، وعمليتي اليورو والجنيه الاسترليني وغيرهم، لذلك يقوم البنك بأخذ مؤونة كافية لحماية البنك لمواجهة مثل هذه الظروف وهي سياسة متحفظة لحماية مصالحه، وإن هذه المؤونة لا تضر بشيء بل على العكس يستطيع البنك تدويرها في أي وقت يرى بأنه لا داعي لإبقائها.

كما استفسر أيضاً المساهم المهندس باسل الخولي عن المؤشرات المالية للبنك حيث أشار إلى أن صافي الفوائد لإجمالي الدخل لا تزيد عن 57% وبالنسبة لموضوع العائد على حقوق المساهمين فهو 6% وأنه يفترض أن يكون 10% وهذا الرقم يعتبر متواضع بالنسبة للبنك العربي، أما إذا نظرنا لصافي الفوائد على



الموجودات فهي حوالي 2% وهذا رقم بسيط، والاستفسار الآخر يتعلق بضرورة تعظيم حقوق الملكية والبالغة حوالي 6.5 مليار دولار أمريكي.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي أنه اذا استثنينا المخصصات العامة من نسبة العائد على حقوق المساهمين فإن النسبة ستصل إلى حوالي 10%، وأنه كان بإمكان البنك أن يضع مبالغ تلك المخصصات في الأرباح، ولكن الاجراء الذي اتخذه البنك يعتبر سياسة سليمة على المدى الطويل للحفاظ على المركز المالي للبنك.

في مداخلة للمساهم الدكتور البستاني قال إنني أريد أن ألفت انتباه الهيئة العامة إلى مؤسسة رائعة وهي مؤسسة عبد الحميد شومان، وقال أن ما تقوم به المؤسسة من أعمال هي أعمال متميزة وأنها تتفوق على مثيلاتها في كافة أرجاء الوطن العربي وشكر البنك على دعم هذه المؤسسة وتمنى أن يستمر هذا الدعم.

علق السيد رئيس مجلس الإدارة أنه من أهم الامور التي يهتم البنك العربي بالمحافظة عليها هو اسم مؤسس البنك العربي وهو المرحوم عبد الحميد شومان، وأن البنك خلال الخمس سنوات الماضية أعطى المؤسسة الدعم الكبير لتتمكن من تقديم خدماتها لشرائح المجتمع كافة وفي نشر العلم والمعرفة والثقافة وأمور أخرى في الأردن وفي الدول المجاورة، إلى أن أصبحت إحدى أهم المؤسسات الثقافية في الأردن والمنطقة العربية، ويستمر البنك بتقديم الدعم اللازم للمؤسسة للاستمرار بتقديم رسالتها وخدمة المجتمع ، وهذه هي الرسالة التي يجب أن يشكر مساهمي البنك العربي الذي وافقوا على تأسيس مؤسسة عبد الحميد شومان واستمرار دعمها.

قال السيد رئيس مجلس الإدارة والتقدير للأسئلة المطروحة من المساهمين ولكنني أود لفت نظرهم إلى موضوع هام وهو صفقة شراء أسهم شركة أوجيه ميدل ايست هولدنغ / آل الحريري حيث يجب التوجه بالشكر للثمانين والثلاثين مساهماً لمساهمتهم في ظل هذه الظروف العامة وشرائهم هذه الأسهم وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس الإدارة الذي بذل كل جهد ممكن للحفاظ على البنك العربي وحماية مصلحته، ولكننا يجب أن نؤكد على تقديرنا وشكرنا لهذه المبادرة التي ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في دعم مكانة البنك.

شكره السيد رئيس مجلس الإدارة على هذه المداخلة.

وفي تعليق لأحد المساهمين طلب أن ينظر البنك بموضوع زيادة نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين.



قال السيد رئيس مجلس الإدارة إننا نأمل أن نستطيع زيادة نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في السنوات القادمة، ولكن تعليمات البنك المركزي الأردني فرضت أن تكون نسبة الأرباح الموزعة لهذا العام 30%.

المساهم الدكتور "محمد هاني" الحلواني قال إن البنك العربي قادر على زيادة رأسماله وأنه قد خرج من الإقليمية إلى العالمية وأن لدى البنك احتياطات كبيرة فلماذا لا يزيد رأسماله ويوزع أسهم مجانية على المساهمين الذي دعموا البنك في كافة الظروف.

أجاب السيد الرئيس أن المجلس سيقوم بدراسة الموضوع في المستقبل.

المساهم السيد عبد الرحيم الحديدي علق بخصوص تبرعات البنك قائلاً أن المبلغ يعتبر كبيراً خصوصاً أن المساهمين صبروا في سنوات سابقة عندما كانت نسبة الأرباح الموزعة قليلة نسبياً، وأن من هذه التبرعات هي لجهات حكومية، كما أضاف أن إجمالي الدخل إلى الإيرادات في العام 2016 بلغ حوالي 936 مليون دولار أمريكي بينما بلغت المصروفات حوالي 614 مليون دولار أمريكي أي أن المصروفات تعادل ثلثي الدخل، وأنه يأمل أن يُقنن المجلس في المصروفات وذلك لفائدة البنك والمساهمين.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة بأن البنك يعمل جاهداً للحفاظ على حقوق المساهمين ومن أهم أولوياته حماية البنك وتحقيق النمو المستدام له وتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء، أما المصروفات فإن جزءاً كبيراً منها ينصب في مشاريع أنظمة المعلومات.

لما لم يقنن هناك مواضيع أخرى للنقاش تم إغلاق باب المناقشة.

ووافق المجلس الهيئة العامة العادية بالإجماع على البنود 2، 3، 4 من جدول الأعمال بالإجماع وهي:

- تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
- تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2016.
- حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2016 والمصادقة عليها.

كما تم وبالإجماع الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 300 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.



البند الخامس: موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين معالي السيد سليمان حافظ المصري كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة معالي السيد سمير فرحان قعوار، وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.

وافقت الهيئة العامة العادية بالإجماع على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين معالي السيد سليمان حافظ المصري كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة معالي السيد سمير فرحان قعوار.

وفي مداخلة لمعالي السيد سليمان حافظ المصري / عضو مجلس الإدارة شكر السادة المساهمين على الموافقة على انتخابه كعضو في مجلس إدارة البنك العربي وقال "يشرفني أن التحق في مجلس إدارة البنك العربي الذي رافقت تطوره في مواقع مختلفة عندما كنت أميناً عاماً لوزارة المالية ثم وزيراً للمالية وبعدها لسنوات عندما أصبحت رئيساً لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الذي يساهم بحوالي 16% من رأسمال البنك العربي، وتأكدوا تماماً بأن التقارير السنوية التي كانت تصدر عن البنك العربي تتم دراستها وتحليلها من قبل خلية في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حيث تقوم بتحليل كل رقم والسبب الرئيسي لذلك هو أن مساهمة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تختلف عن كل المساهمات الأخرى لأن الأمر يتعلق بمدخرات الشعب الأردني، ونحن كنا نراقب تطور أعمال البنك عن كثب لهذه الأهمية من ناحية ومن ناحية أخرى للوزن النسبي للبنك في الاقتصاد الأردني الذي يؤثر في أي قرار يتخذه في مجالات قطاعات مختلفة صناعية أو تجارية أو زراعية .. الخ. وأضاف قائلاً أنه لي شرف المساهمة مع هذه الكوكبة من الإخوان في مجلس الإدارة مغتنماً فرصة موافقتكم على قرار مجلس الإدارة أن أشكركم جميعاً وأعنيكم بأن أعمل ضمن منظومة مجلس الإدارة بكل ما أوتيت من قوة ومعرفة وخبرة لرفعة البنك والمساهمة فيه، ولأنك بأن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بكفاءات جيدة". وفي النهاية شكر السادة الحضور كما شكر السيد رئيس مجلس الإدارة.

ثم انتقل السيد رئيس الجلسة إلى البند السادس : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016.

البند السابع: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2016 وتحديد أتعابهم.

قال السيد رئيس مجلس الإدارة أنه واستناداً إلى التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 الصادرة عن البنك المركزي الاردني بتاريخ 2016/9/1 وعلى وجه الخصوص موضوع التوير المنتظم للمدقق الخارجي والتي تطلبت أن يكون تدقيق السنة المالية 2017 للبنك العربي تدقيقاً مشتركاً بين المكتب الحالي والمكتب الجديد، فقد تم استدراج عروض من مكاتب التدقيق الخارجي الثلاث الكبرى الأخرى، وقد خضعت عملية الاختيار إلى تقييم مالي وفني وعلى عدة مستويات تخللها مناقشات وتحليل متعدد. وقد أوصت لجنة التدقيق لمجلس الإدارة باختيار السادة ارنست ويونغ كمدين خارجيين للبنك بحيث تكون السنة المالية 2017 مشتركة مع السادة ديلويت آند توش، وقد وافق مجلس الإدارة على توصية لجنة التدقيق ويوصي المجلس للهيئة العامة بالموافقة على تعيين السادة ديلويت آند توش والسادة ارنست ويونغ كمدين خارجيين مشتركين لحسابات البنك عن السنة المالية 2017 وتفويض المجلس بتحديد أتعابهم.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب السادة ديلويت آند توش والسادة ارنست ويونغ كمدين خارجيين مشتركين لحسابات البنك عن السنة المالية 2017 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

البند الثامن: موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ 2017/1/26 والقاضي بتجديد تعيين السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش.م.ع العاملة في لبنان لغاية 2017/12/31 وتعيين السادة ارنست ويونغ لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش.م.ع العاملة في لبنان اعتباراً من تاريخ 2018/1/1 ولغاية 2019/12/31 استناداً لأحكام المادة (189) المعطوفة على المادة (186) من قانون النقد والتسليف اللبناني.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ 2017/1/26 والقاضي بتجديد تعيين السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش.م.ع العاملة في لبنان لغاية 2017/12/31 وتعيين السادة ارنست ويونغ لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش.م.ع العاملة في لبنان اعتباراً من تاريخ 2018/1/1 ولغاية 2019/12/31 استناداً لأحكام المادة (189) المعطوفة على المادة (186) من قانون النقد والتسليف اللبناني.

دائرة مراقبة الشركات
2017/12/31
ARAB BANK

البند التاسع: أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

قال الرئيس بأن مجلس الإدارة قد قرر أيضاً تعيين الدكتور مسلم بن علي بن حسين مسلم عضواً في مجلس الإدارة وهو أحد المساهمين الجدد الذين اشتروا حصة من أسهم السادة شركة أوجيه ميدل ايست هولدنغ،



وإن مجلس الإدارة يطلب موافقة الهيئة العامة العادية على قراره والقاضي بتعيين الدكتور مسلم بن علي بن حسين مسلم كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 وذلك في ضوء استقالة السيد محمد أحمد مختار الحريري من مجلس الإدارة.

وافقت الهيئة العامة العادية بالإجماع على قرار مجلس الإدارة والقاضي بتعيين الدكتور مسلم بن علي بن حسين مسلم كعضو في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 في ضوء استقالة السيد محمد أحمد مختار الحريري من مجلس الإدارة.

ولما لم يكن هناك أمور أخرى ترغب الهيئة العامة العادية السابعة والثمانين في بحثها، تكون بذلك قد وافقت على جميع الأمور المعروضة عليها.

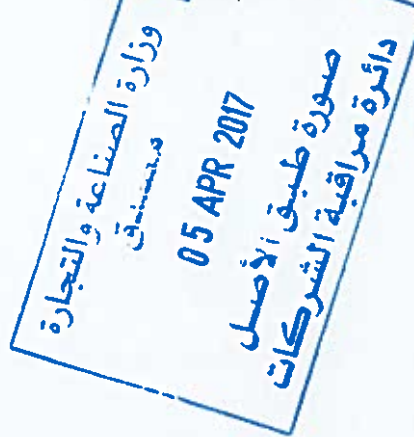
ورفعت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه.

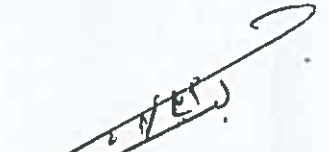


صبيح المصري

رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

رمزي نزهة
مراقب عام الشركات




باسم الإمام
كاتب الجلسة